الباب السابع
الأمن الثقافى

obeikandl.com

obeikandl.com

مفهوم الأمن الثقافى: يشير مفهوم الأمن الثقافى إلى أنه نوع من أنواع الأمن حيث يمثل أهم الدعائم التى يقوم عليها المجتمع من عادات وتقاليد وقيم وغيرها، وقد أضيف هذا المفهوم حديثاً نتيجة التقدم والتطور والمعرفى، وقد أشار علماء الفكر والاجتماع إلى أن هذا المفهوم يُعد وسيلة لتحديد السلوك أو أداة لمسايرة أساليب الحياة بهدف مسايرة التغيرات العالمية، وفى الوقت نفسه حماية الذات الثقافية الخاصة لأفراد المجتمع الواحد، وما تضمنته من قيم مادية ومعنوية،وهذه القيم هى التى توجه الإنسان وتقدم له معايير السلوك.

تناولت الخطة الشاملة للثقافة العربية الأمن الثقافى مصطلحاً ومضموناً، فأشارت إلى أنَّ الأمن الثقافى ليس مجرد تعبير لغوى ، ولكنه مصطلح أو مفهوم مشتق من الأمان،ومن ضرورة الحفاظ على مستويات الثقافة فى أبعادها ومجالاتها ومظاهرها لتتابع دورها القومى، ومضمونها الإنسانى، ومسئوليتها الحضارية فى سياق المعاصرة وبالمشاركة الفعالة على المستويين القومى والعالمى.

أهمية الأمن الثقافى : الأمن الثقافى ضرورة للحفاظ على مستويات الثقافة فى أبعادها ومجالاتها ومظاهرها المتعددة،والوقوف ضد التيارات الهدامة التى تؤدى إلى تذبذب الأفكار، وإعاقة عملية التنمية فى المجتمع فالفرد لابد أن يتسلح بخصائص ومهارات معينة تعينه على التعايش

obeikandl.com

الإيجابى مع تحديات القرن الحادى والعشرين، منها أن يكون الفرد واعياً بحضارته، وقادراً على النظرة الموضوعية تجاه الثقافات الأخرى، وأن يكون قادراً على الجمع بين الأصالة والمعاصرة متمسكاً بهويته، معتزاً بثقافته،وأن يعمل على تنميتها وتطويرها،ويكون قادراً على توجيه اهتماماته نحو المشكلات التى تواجهه ويتطلب ذلك الإعداد الجيد للطلاب ليكونوا قادرين على استيعاب الانفجار المعرفى، والتمكن من المعلومات والتكامل معها، وذلك باتفاق عمليات صناعة المعرفة، وتوليدها بسرعة وبدقة، حتى يكونوا قادرين على الحياة فى عصر حضارة المعلومات وأهمية تحقيق الأمن الثقافى تتمثل فى الجوانب التالية:

1- الحفاظ على الذات الثقافية من خلال القيم والمعايير التى تحيط بالمجتمع واستقراره وتميزه عن باقى المجتمعات الأخرى.

2- تحقيق الأمن الثقافى يُسهم فى بناء المواطن الصالح،ويحميه من كل التيارات الوافدة والأفكار الهدامة،ومن التطرف والإرهاب والعنف السياسى،ويجعله قادراً على المشاركة الفعالة فى تنمية المجتمع.

3- تحقيق الأمن الثقافى يأتى على رأس العوامل التى تحمى الفرد من السلوك الاجتماعى غير المرغوب فيه مثل (أفلام الجريمة- العنف- الجنس وغير ذلك)، وكذلك السلوكيات الغريبة الفاسدة والهدامة.

obeikandi.com

4- يؤدى تحقيق الأمن الثقافى إلى حماية عاداتنا وتقاليدنا المتوارثة عبر القرون الماضية، والتى تمتد بدورها إلى القيم الإنسانية ذات الطابع الدينى والاجتماعى.

5- يستطيع الفرد من خلال الأمن الثقافى أن يدرك الكثير من المفاهيم الواردة من الثقافات الأخرى، ويعمل على الارتقاء بها بما يتناسب مع المجتمع وظروفه .

6- تحقيق الأمن الثقافى يُسهم فى تحقيق التنمية الاقتصادية للمجتمع، فالفرد الواعى يشجع استخدام الإنتاج المحلى بدلاً من الترويج للصناعات الغربية التى تسبب إضراراً بالاقتصاد المحلى.

أركان الأمن الثقافى : يمر المجتمع العربي مثل غيره من المجتمعات الإنسانية الأخرى بمرحلة التحولات السريعة والمتلاحقة التى شملت مختلف أوجه الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية فى ظل النظام العالمى الجديد، مما يتطلب التعامل مع هذه التحولات الاجتماعية الأخذ بسياسات وتدابير تساعد المجتمع المصرى على المواءمة والتكيف مع النظام العالمى الجديد من جهة، وبين قدرة الأفراد فى المجتمع المصرى على استيعاب التغير وخاصة التغيرات الثقافية من جهة أخرى كما أصبح من الضرورى الحفاظ على الذات الثقافية والارتقاء بالفكر والسلوك الإنسانى فى المجتمع المصرى، لمواجهة الغزو والهيمنة

obeikandl.com

الثقافية التى تستهدف الشباب وتفقده القدرة على الشعور بالاستقرار والأمان فى جميع جوانب الحياة والأمن الثقافى أصبح ضرورة لحماية الهوية الثقافية والتراث الحضارى، والقيم والعادات والتقاليد التى تمثل أهم الدعائم التى يقوم على أساسها المجتمع، كما أنَّ الأمن الثقافى دعامة أساسية فى تحقيق الأمن القومى العربى فى ضوء التغيرات العالمية المعاصرة وللأمن الثقافى لأى مجتمع عدة دعائم وأركان اذا ما تم المساس بها والعبث فى ثوابتها أصبح أمن هذا المجتمع مخترقا لذا وجب عليه الحفاظ عليها وهى:-

1- اللغة: فاللغة نظام عرفى مكون من رموز وعلامات يستغلها الناس فى الاتصال ببعضهم البعض وتحقيق التعاون فيما بينهم، وفى التعبير عن أفكارهم وتصوراتهم ورغباتهم وانفعالاتهم التى تصدر بطريقة إرادية، كما أن اللغة منهج ونظام للتفكير والتعبير، والاتصال والتفاهم ونقل الأفكار،وهذا يُعنى أنها منهج للتعليم ونظام لحفظ التراث الثقافى عبر الأجيال ومن أهم الخصائص المميزة للغة عبر تاريخ الإنسانية ما يلى:

1- إنسانية اللغة واجتماعيتها، فهى المقوم الأساسى للغة المجتمع الإنسانى وأنها محققة لتطلعات الإنسان مستخدمها،وملبية لمطالبه الأساسية ومطالب المجتمع الذى نشأت فيه.

obeikandl.com

2- اللغة نظام أى أن لها قواعد وليست فوضى ولها نظام معين، كما أنها صوتية بمعنى أن الصوت يسبق الشكل المكتوب للغة فى الوجود الإنسانى.

3- اللغة نامية ومتطورة، فاللغة ليست شيئاً جامداً ولكنها تنطور فهى تقبل ألفاظ جديدة، وتختفى منها ألفاظ، وهذا التطور والنمو لا يتعارض مع كون اللغة تتسم بالمحافظة على نفسها بغير جمود.

4- اللغة نظام لحفظ التراث الثقافى، حيث تعد اللغة طريقاً للحضارة، وتمكن الإنسان من حفظ ثقافته وتفكيره عبر الأجيال.

وقد جُمعت هذه المميزات والخصائص فى لغة القرآن الكريم ألا وهى اللغة العربية وقد رسخت اللغة العربية الهوية الثقافية العربية، فهى التى احتضنت تراثنا العقلى والثقافى وحفظته عبر الأجيال المتعاقبة، فهى وسيلة التعليم والتحصيل وتكوين الثقافة وكسب الخبرات والمعارف والمهارات اللغوية المتعددة لذلك كانت اللغة العربية جوهر الهوية الثقافية فهى أولاً لغة القرآن الكريم، وثانياً لغة ثرية فى محتواها، ثمينة بقدرة مفرداتها على التعبير عن الحياة فى أدق تفاصيلها،وهى رباطنا القومى الذى يجمع الأمة العربية ويوحد بين رسائلها وغاياتها،فهى المقياس الذى يُعرف به ما وصلت إليه أمتنا من رقى فى حضارتها واتجاهاتها الفكرية والثقافية ونظراً لأهمية اللغة كمقوم أساسى للأمن

الثقافى فى ضوء التحديات المعاصرة الموجهة إلى هدم الذات الثقافية العربية، فقد تعددت الدراسة حولها، ومنها دراسة عقيلى محمد محمد أحمد موسى 2005م ودراسة حسين نصار 2000م، ودراسة عبد الوهاب قتابة 1999م، حيث أكدت هذه الدراسات أهمية اللغة العربية فى الحفاظ على التراث الثقافى وتنمية الذات الثقافية الموروثة وتحقيق ثقافة آمنة مستقلة عن الثقافات الأخرى فى ضوء أخطار العولمة فاللغة العربية هى المقوم الأساسى والرئيسى لتحقيق الأمن الثقافى لدى الشباب، من خلال الحفاظ على التراث الثقافى من جيل إلى جيل، فهى وعاء الثقافة العربية والحضارة الإسلامية وهى القادرة على مواجهة التحديات الخارجية الموجهة إلى هدم هذه الثقافة وذاتيتها من أى غزو ثقافى، كل هذا يؤكد أهمية اللغة العربية فى تدعيم الهوية الثقافية وتحقيق الأمن الثقافى لدى الشباب المصرى والعربى.

2- التراث:لكل أمة تراثها الحضارى والثقافى الذى يمثل ذاكراتها التاريخية أو سجلها الحى الذى أودعته تجاربها وخبراتها فى حياة ممتدة بامتداد العصور، وينتقل بالتعليم فى شكل عقائد ولغة وعلوم وآداب وفنون وتقاليد، لكنه لا ينتقل إرثاً جامداً ثابتاً، بل ينتقل فى صيرورة أو تشكل حيث يخضع لروح العصر ويستجيب لمتطلباته فالتراث هو المخزون الثقافى والمعرفى، وهو الرصيد الفكرى والأيديولوجى لمعطيات العقل والسلوكيات للفرد والجماعة، ويدخل ضمن هذا المخزون والرصيد

كل أشكال الثقافة والحضارة عبر العصور وليس الهدف من إحياء التراث أن نظل أسرى ذلك الماضى التليد، وإنما الهدف أن تستعيد الثقافة بأنفسنا، ونكون أقدر على الانطلاق إلى آفاق المستقبل مستندين إلى رصيد حضارى ضخم يمدنا بأسباب القوة ويدفعنا لأن نبنى كما بنى أسلافنا، كما أنه لا أمل ولا رجاء فى أمة تتقطع صلتها بجذورها، بل إنه فى عصر كعصرنا الحاضر، عصر ما يطلق عليه العولمة الكوكبية، فإن ثمة حاجات ماسة إلى الذات وتأكيد الهوية وتأصيل الواقع، ودراسة التراث فى غير نكوص أو تقوقع أو عزلة بل ومع الانفتاح على العالم فالتراث الثقافى الحضارى هو أداة وصل بين الماضى والحاضر، باعتباره سجلاً للحياة الاجتماعية والثقافية عبر مراحل التاريخ المتعاقبة، ومن هنا جاءت أهميته كأحد المقومات الأساسية فى الحفاظ على الذات الثقافية المصرية والعربية، وكذلك من أجل الاستفادة من الماضى لبناء مستقبل أفضل فى ضوء تحديات القرن الحادى والعشرين، حتى يتم اللحاق بركب الحضارة الحديثة ولعل ما قدمته الحضارة المصرية القديمة، والحضارة العربية الإسلامية للمجتمع البشرى من فكر وثقافة ممتدة عبر العصور، مهد السبيل لقيام الحضارة الحديثة الغربية على أسس علمية راسخة.

ان الإسهامات الحضارية وغيرها يرفع من شأن الحضارة العربية الإسلامية، ويجعلها قادرة بأبنائها على استعادة مكانتها العلمية والأدبية المشرفة بين حضارات العالم فى ظل التقدم التكنولوجى، وذلك بما لها من

سمات امتازت بها عن جميع حضارات العالم فى الماضى والحاضر، ومن أهم سمات الحضارة العربية الإسلامية ما يلى:

1- الحضارة العربية الإسلامية حضارة إنسانية تهتم بالإنسان ورقيه وتقدمه.

2- الحضارة العربية الإسلامية حضارة عالمية موجه إلى كل البشر فى جميع أنحاء العالم.

3- الحضارة العربية الإسلامية حضارة متطورة وليست جامدة متخلفة. وأنها صالحة لكل زمان ومكان، وتهتم بتنظيم أمور الدين والدنيا معاً.

4- الحضارة العربية الإسلامية حضارة تؤمن بأن الفكر والعلم وسيلة التقدم والرقى ومن ثَّم، فإن هناك ضرورة لإحياء التراث الثقافى الحضارى العربى لدى الشباب كمقوم ضرورى للأمن الثقافى،وربطه بالواقع المعاش الآن، وقضايا العصر،وذلك من خلال تعريف الشباب بهذا التراث من خلال المؤسسات التربوية المختلفة،وبالتالى سوف يُسهم بقدر الإمكان وبشكل فعّال فى ترسيخ الذات الثقافية لهم، التى يعانى من تهديد ثقافة التشكيك فى قدرة العقل العربى على التفكير العلمى والإبداع، فإحياء التراث ضرورة للحفاظ على هذه الذات ليتم تحقيق الأمن الثقافى لدى الشباب.

obeikandl.com

3- الذات الثقافية: الذات الثقافية ليست مجرد تجميع لوحدات منفصلة أو تركيب لمقومات تشكل من مجموعها طابع المجتمع، بل أنها الأسلوب التى تظهر من خلاله فى ذات كلية، فهى محصلة عوامل كثيرة ومركب جديد تتفاعل فيه عناصر مختلفة، أو هى البصمة التى نلمسها موضوعة فى كل نمط من أنماط الحياة وتُعرف الذات الثقافية بأنها معرفة الفرد لذاته من خلال توحده مع السمات الثقافة المشتملة على جوهر العادات، والقيم والعقائد والسلوكيات، وطرق الحياة التى يتصف بها جماعة من الناس،ويظهر أثرها فى سلوك الفرد، وتحدد طريقة تفكيره واختياراته وأهداف حياته كما تُعرف الذات الثقافية على أنها نسق من القيم والمعايير والخصائص والسمات الثقافية والاجتماعية، والتى تعد محصلة لجملة من المصادر التاريخية والدينية والحضارية والجغرافية،والتى يتسم بها أبناء المجتمع الواحد، وتعبر عن تمسكهم بعقيدتهم ووطنهم، والتى تولد فى نفوسهم الشعور بالانتماء للمجتمع،وتخلق فيما بينهم مناخاً ثقافياً عاماً، يجمع الرؤى ويوحد القرارات المصيرية فالذات الثقافية هى جميع السمات المميزة للأمة، كاللغة والدين والتاريخ والعادات والتقاليد، وطرائق التفكير ومظاهر السلوك وغيرها، مما يحفظ للأمة شخصيتها وتميزها عن غيرها من الأمم ونظرا ًلأهمية الذات الثقافية، فقد تعددت الدراسات بشأنها، من ذلك دراسة ميشيل ويلموند 2002م التى أشارت إلى الاهتمام بتحقيق الذات الثقافية من خلال

المعلمين ومناهج التعليم العام، لأنها الأساس فى الحفاظ على الهوية والأمن والاستقرار للثقافة السائدة فى المجتمع فى ضوء العولمة فالمحافظة على الذات الثقافية وتأصيلها يُعنى التوازن فى النظر إلى الثقافة الخاصة وإلى الثقافات الأخرى، وهذا التوازن يقضى انتقاء التبعية الثقافية، وانتفاء الانبهار الثقافى الدافع إلى المحاكاة والتقليد، وهى يُعنى فى الوقت نفسه ألاَّ تنغلق ثقافة ما على نفسها، فترفض التعامل مع الثقافات الأخرى،وتُفتتن بحاضرها أو ماضيها فتدُيم النظر إلى نفسها وتتجاهل ما سواها، فإذا تحقق ذلك سوف يتم المحافظة على الذات الثقافية من قيم وتقاليد وتراث وغيرها للمجتمع الواحد ومن ثَّم فإن الذات الثقافية تعتبر من المقومات الهامة فى تحقيق الأمن الثقافى لدى الشباب لأن الحفاظ على الذات الثقافية يحمى الثقافة العربية والدينية من مخاطر الغزو الثقافى ويحقق الأمن والتنمية الشاملة فى جميع مجالات الحياة المتعددة.

4- الانتماء: الانتماء هو اتجاه إيجابى مدعم بالحب، يستشعره الفرد تجاه وطنه، مؤكداً ارتباط وانتساب نحو الوطن، باعتباره عضواً فيه، ويشعر نحوه بالفخر والولاء، ويعتز بهويته وتوحده معه، ويكون منشغلاً ومهموماً بقضاياه، وعلى وعى وإدراك بمشكلاته،وملتزماً بالمعايير والقوانين والقيم والتقاليد التى تعلو من شأنه وتنهض به، محافظاً على مصالحه وثرواته، مراعياً الصالح العام، ومشجعاً ومسهماً فى الأعمال

الجماعية ومتفاعلاً مع الأغلبية ولا يتخلى عنه وإن اشتدت به الأزمات فالانتماء للوطن يظهر فى اندماج الفرد فيه، ويشعر بالاعتزاز والفخر به، ويكون ملتزماً ومحافظاً على أمنه واستقراره ومعتزاً بهويته وذاتيته الثقافية من خلال التمسك بالقيم والتقاليد النابعة من ثقافة هذا الوطن، ويعمل على حمايته من كل ما يهدد الوطن من مظاهر الغزو الفكرى والثقافى فى ظل النظام العالمى الجديد وقد ظهرت الحاجة لتنمية الانتماء فى نفوس الشباب المصرى فى الآونة الأخيرة، نتيجة ظهور مؤشرات عديدة تؤكد وجود أزمة فى الانتماء للوطن لدى قطاع الشباب، منها:

1- ظاهرة الإرهاب وتفجير المنشآت، وترويع الآمنين بما يؤثر سلباً على الأمن القومى للبلاد.

2- ظاهرة الاندماج الاجتماعى السياسى والثقافى والاقتصادى لدى عدد كبير من شباب مصر داخل إسرائيل، بعد أن هاجروا إليها بدعوى السياحة، وتزوجوا من يهوديات، وما يترتب على ذلك مشكلات عديدة منها فقدان الهوية الثقافية والسياسية والاجتماعية لوطنهم الأم، وضعف عقيدتهم الدينية،وإنجاب أطفال ينتسبون إلى المجتمع الإسرائيلى، ويحملون السلاح بعد ذلك فى وجه أعداء إسرائيل ولاسيما العرب.

3- غزو البلاد بالمخدرات بالترويج أو التعاطى بشكل يحول الشباب المصرى إلى هياكل هشة فقدوا فكرهم، وزاعت عقولهم، وأصبحوا أداة

obeikandl.com

طيعة، فى يد الخارجين على القانون، متقبلين أى مظهر من مظاهر الغزو الثقافى من العالم المتقدم ويترتب على ضعف الانتماء سيادة السلبية والقيم الفردية وعدم الالتزام بالقيم والمعايير والقوانين فى المجتمع، وعدم وجود الأمن والاستقرار فى المجالات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، وتعرض البلاد للأزمات المختلفة، ولا تتحقق المواطنة الصالحة ويصبح المواطن عقبة فى طريق التنمية فى المجتمع المصرى وقد أشارت بعض الدراسات إلى أهمية الانتماء فى الحفاظ على الأمن والاستقرار فى المجتمع المصرى،فى ظل التغيرات العالمية المعاصرة فالانتماء للوطن من المقومات الأساسية لتحقيق الأمن القومى لدى الشباب ، والأمن الثقافى على وجه الخصوص، لأن الفرد الذى يشعر بالانتماء، هو نفسه الذى يسعى دائماً إلى تحقيق الأمن والاستقرار فى مجتمعه الذى ينتمى إليه، ويكون ملتزماً بالقيم والقوانين والمعايير السائدة فى مجتمع، محافظاً على ذاتية الثقافة من الذوبان مع الثقافات الأخرى،ويسعى دائماً إلى الحفاظ عليها، فالانتماء هو الطريق إلى تحقيق الأمن الثقافى والاستقرار والنمو والتقدم الاجتماعى فى ظل التحديات العالمية المعاصرة.

5- المواطنة: المواطنة فى أبسط معانيها تعبر عن علاقة الحب والولاء والإخلاص والانتماء التى تربط بين المواطن ووطنه، كما أنها تعبر عن التعلق أو الارتباط الروحى والنفسى بين الفرد وبين وطنه ومواطنيه،

حيث تربطهم به علاقات وروابط لُغوية وثقافية وروحية واجتماعية واقتصادية وسياسية، وبقدر هذا التعلق أو الارتباط يكون إخلاص المواطن لوطنه فالمواطنة صفة المواطن التى تحدد حقوقه وواجباته تجاه وطنه، فتجعله إيجابياً يدرك ما له وما عليه، ويكون قادراً على المساهمة الفعالة فى بناء الوطن الذى يعيش فيه والمواطنة تشتمل على الحقوق المدنية إلى جانب الحقوق القانونية، ولكن مع ما تفرضه العولمة كظاهرة وحالة تهدد المواطنة والانتماء والهوية والخصوصية الثقافية، برزت الحاجة إلى ضرورة تضمين أبعاد وقضايا التربية للمواطنة فى المناهج الدراسية والسياسات التعليمية للدول المختلفة،وذلك بغرض تعزيز المواطنة وتنميتها، وتقوية روح الانتماء الوطنى والقومى لدى الطلاب فى البلاد العربية المختلفة ومن ثمَّ فهناك دواعى أدت إلى ضرورة تنمية المواطنة من أجل تحقيق الأمن والانتماء القومى فى ظل النظام العالمى الجديد، منها:

1- شيوع مظاهر الخلل والاضطراب فى سلوكيات الشباب المصرى.

2- بروز مشكلات اجتماعية سلبية ضد المجتمع مثل التطرف والإرهاب والإدمان واللامبالاه والتعصب مما يؤثر على تحقيق الأمن العام فى المجتمع المصرى.

obeikandi.com

3- اهتزاز منظومة القيم الأخلاقية على حساب المواطنة فى زمن العولمة وتحدياتها.

4- تقديم المصلحة الخاصة على المصلحة العامة فى المجتمع العربي، فذلك يعوق عملية التنمية الشاملة فى المجتمع العربي فى الوقت الراهن

مقومات ومقدمات الأمن الثقافي : ما زالت الأمة العربية فى الألفية الثالثة تواجه تحديات متنوعة ومتداخلة، تقف وراء المشكلات والكوارث التى لحقت بها، فهذه التحديات لا تعوق تقدم العالم العربى فحسب، وإنما تُؤثر على أمنه واستقراره، وتهدد كيانه ووجوده، وتجعله عرضة للتبعية والهيمنة الثقافية فى ظل العولمة الجديدة، لذا كان على التربية أنْ تواجه هذه التحديات برسم استراتيجيتها التربوية المستقبلية بما يتلاءم مع أصالتها العريقة وقيمها وتطلعاتها للتنمية فى القرن الحادى والعشرين وقد فرضت المتغيرات العالمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فى عصر العولمة تحديات كثيرة على مختلف الأنظمة التعليمية،مما يستلزم التعامل معها بوعى، كما تتطلب تلك المتغيرات مواطناً عصرياً لديه القدرة على التفكير الخلاق والإبداع، مع التأكيد على الهوية الثقافية العربية، وتأكيد قيم الولاء والانتماء للوطن فالثقافة العربية الأصيلة تتعرض لكثير من التأثيرات الثقافية الأجنبية الوافدة بسبب التقدم فى وسائل الاتصال والإعلام فى القرن الحادى والعشرين،وهذا التأثير

Openkanal.com

الثقافى الوافد نجح فى فرض قيمه وأساليبه وطرق تفكيره على ثقافة المجتمع العربى، مما يُعرض الهوية الثقافية للتغير الجذرى العميق، وهذا ما يُسمى بالغزو الثقافى أو التبعية الثقافية، فلابد من العمل على تحقيق الأمن الثقافى للوقوف ضد المخططات التى تهدد الهوية الثقافية ومن أجل تأكيد الهوية العربية الحضارية الأصيلة، وتعزيز الانتماء القومى لأبناء الأمة العربية يجب:

- رفض الهيمنة الثقافية الأجنبية، وتعزيز الهوية الثقافية العربية، وذلك بدعم اللغة العربية وتعزيز مكانتها بين لغات العالم.

- تطوير المناهج التعليمية مع إعداد المعلمين لمواجهة التحديات بمختلف أشكالها،مع غرس القيم العربية والروح الديمقراطية فى نفوس الشباب العربى وتجسيدها سلوكاً حقيقياً فى حياتهم اليومية، تحقيقاً للأهداف السامية للتربية العربية.

- التسلح بمعطيات التكنولوجيا الحديثة والتقنيات التربوية المتطورة.

- التركيز على التربية المستقبلية، وإبراز الهوية الحضارية للأمة العربية تحقيقاً للأمن الثقافى والاستقرار والتنمية، باعتبارها مصدر إبداع وتفاعل مع الثقافات العالمية.

obeikandl.com

وإذا جاز لنا ان نقترح تعريفات واسعة ومتعددة لمفهوم الامن الثقافي فإننا نضع انفسنا امام غابة من علاقات المفاهيم الفكرية التي تقترح وجهات نظر متعددة للامن الثقافي بمستوياته النظرية والاجرائية، وعبر ما تقترحه من قراءات واسعة اذ ان هذه القراءات ستحمل كموجّه منهجي، ان نمط الثقافة المهيمن لا علاقة له باقناع الناس بقدر ما يثيره من مخاوف وخضوع، وتقديس الايديولوجيات ويضع هذا النمط شروط القهر لتحديد الأمن وهذا الامن هو المعول عليه في انتاج العلاقة العميقة والمؤثرة مع الدولة والمجتمع، فكلنا يعرف ان الدولة الاستبدادية العراقية قد احتكرت الصناعة السياسية والاقتصادية وكل مظاهر العنف والايديولوجيا، وفرضت من خلالها مجموعة مهيمنات على انتاج الخطاب الاعلامي والثقافي الذي بات جزءا من مفهوم امن السلطة الخاضع لمعاييرها وتوجهاتها الايديولوجية ومع انهيار النظام الاستبدادي للدولة انهارت معه الاشكال المعقدة للمهيمنات المركزية، والذي اتاح لاشكال من البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية الهامشية الظهور

ان صناعة الثقافة ترتبط اساسا بمفهوم الامن الثقافي بقدر ما ترتبط بأمن الجماعات السياسية والحزبية والدينية التي بدت فاعلة في اطار الدولة الجديدة، وهذا بلا شك يشكل خطورة على مبدأ السياسات الحاكمة للدولة وعلاقتها مع منظومات التربية والتعليم والاقتصاد والامن، اذ ان

التشتت في صناعة ثقافة الدولة يعني افقار هذه الثقافة في ان تكون فاعلة في اثراء قيم وتوجهات التنمية البشرية وفي اثراء قيم الذات المواطنة والذات المولدة.

فلقد افرز المجتمع العراقي بعد انهيار الاستبداد السياسي اشكالا سيئة للادارة والنظام الاجتماعي تمثلت في صعود العصبية القبلية، والبنية العقائدية، وطبيعة الاستئثار لتأمين الموارد وطبعا صعود قوى هذه البني يعني تهديد الدولة المدنية ، والتمهيد لصناعة جماعات مهيمنة وحروب بين اتجاهات وثقافات مختلفة ولعل مواجهة هذه القوى هو اكثر مسئوليات القوى الجديدة التي تسعى الى ابراز قوة العقل السياسي من خلال ما كان قد طرحه المفكر محمود امين العالم الذي اشار الى ان قضية تجديد آليات العقل السياسي تكمن في تحويل القبيلة الى تنظيم مدني سياسي اجتماعي، وتحويل الغنيمة او الاقتصاد الريعي الاستئثار بالمال العام الى اقتصاد انتاجي يمهد للتنمية، وتحويل العقيدة الى صناعة رأي0

ان صناعة الثقافة هي اكثر المقدمات تأثيراً في صناعة الامن، لان صناعة الثقافة تعني تفكيك المركز القديم وتفريغه من قواه القهرية مقابل ابراز قوى متعددة لها توصيفاتها وهوياتها وحقوقها في المشاركة في النظام العام، ولكن ضعف الدولة وضعف الكفاءات المسئولة عن صناعة الثقافة المدنية كثيرا ما يعيد انتاج علاقات مشوهة تترك آثارها السيئة على البنية الثقافية واضعاف قدرتها عن التعبير عن وجودها،

واخضاعها لسياسات قد تعيد صناعة الثقافة الى سلطة مراكز اخرى ترتبط بقوى إرهابية

أهم عوامل تهديد الأمن الثقافى

أولاً: العوامل الخارجية: تسعى كثير من دول العالم إلى محاولة السيطرة ثقافياً على الكثير من المجتمعات النامية وإحداث نوع من الغزو الثقافى والاختراق الإعلامى أملاً فى سيادة حضارة شعوبها ومحاولة السيطرة على منابع الفكر والثقافة والغزو الثقافى يُعرف على أنه: حالة غلبة الثقافة الأجنبية على ثقافة شعب ما، وخلق هوة بين ماضى ذلك الشعب وحاضره، وبينه وبين تراثه الثقافى مما يؤدى إلى رفع شأن الحضارة الأجنبية،وطمس معالم الحضارة الوطنية،وفرض نوع من الاغتراب على أبناء الشعوب المستضعفة والمغلوبة على أمرها، ينسون فيها أنماط حياتهم وقيمهم الموروثة وتقاليدهم،وسمعتهم القومية ويتمزقون بين ماضيهم وحاضرهم فالغزو الثقافى الغربى يستهدف تدمير البناء الثقافى والحضارى العربى وذلك بالعمل على تشويه التاريخ العربى،وتصغير شأن العرب قديماً وحديثاً،وهدم اللغة العربية وإحلال العامية واللغات الأجنبية محلها، باعتبار أن اللغة العربية للماضى ولا تصلح للمستقبل والتقدم والتحضر، بالإضافة إلى الربط بين الإسلام ،وبين العنف والإرهاب والقتل والتخريب، فكل ذلك يجعل الشباب يعيش حالة من

obeikandi.com

الاغتراب الثقافى والعزلة الفكرية عن المجتمع الذى يعيش فيه، ويحمل الشباب على التخلى عن القيم الإيجابية النابعة من الدين والمجتمع الذى يعيش فيه، واعتماد القيم السلبية الضارة التى تسهم فى هدم البناء الاجتماعى والثقافى للمجتمع العربى ومن أهم عوامل تهديد الأمن الثقافى عالمياً والتى نتجت عن الغزو الثقافى والإعلامى

1- العولمة: شاع استخدام مصطلح العولمة واتسع نطاق تداوله منذ بداية العقد الأخير من القرن العشرين،لارتباط هذا المصطلح بالتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية العميقة والمتنامية التى يشهدها عالمنا المعاصر وكان من أبرز التغيرات والتطورات التى ظهرت مع نهاية القرن العشرين انهيار المعسكر الشيوعى،وانفراد الولايات المتحدة بالهيمنة على الصعيد الدولى، وسعيها إلى خلق نظام عالمى جديد عنوانه العولمة المفترسة على حساب مصالح الشعوب، فالعولمة وحدت العالم، ولكنها وحده متفاوتة المعايير والمصالح، وحدة يسيطر عليها وحش رأسمالى بلغ قوته وثروته من إفقار الغالبية العظمى من سكان العالم الفقيرة أصلاً، وتكريس الهيمنة، وزيادة التبعية للدول التابعة أصلاً وحيث أن البعد الثقافى للعولمة يُؤثر بقوة على الأمن الثقافى وحيث إنَّ العولمة الثقافية تدعو إلى إيجاد ثقافة كونية أو غربية تسعى إلى فرضها على الثقافات الأخرى التى تتعارض معها،وبخاصة ثقافة الدول الصغرى تحت وطأة الغزو الثقافى العالمى، وغالباً ما تعجز هذه

الدول عن وقاية نفسها من تأثيرات الثقافة الوافدة، فالعولمة الثقافية تؤدى إلى الانقسام والتفكك وإحداث شروخ فى الأبنية الثقافية للشعوب، فضلاً عن طمس معالم الثقافة الوطنية أو إظهارها بمظهر العاجز، حيث تفرض العولمة فكراً يعتمد على ما أنتجته ثورة المعلومات والتكنولوجيا وعلى ذلك، فإن من أهم أهداف العولمة الثقافية هو خلق ثقافة عالمية قائمة على توحيد الأفكار عالمياً، وتشكيك الأمم فى عقائدها وحضاراتها وقيمها الإنسانية، وإخضاع العالم لثقافة واحدة فى عالم بلا حدود ثقافية، وهذا يمثل تهديداً واضحاً للأمن الثقافى لدى العرب

ثانياً: العوامل الداخلية: ومن أهم العوامل الداخلية التى تهدد الأمن الثقافى لدى العرب :

1- التفكك الأسرى:فقد ظلت الأسرة العربية عبر مراحل التاريخ تتمتع بقسط وافر من القيم الدينية والاجتماعية، قيم الترابط والتراحم والتعاطف والتآلف، إلى أن هبت عليها رياح التغيير بما تحمله من غزو للعقول والتقاليد والقيم والأعراف، مما زحزح الأسرة عن خصائصها وقيمها، ففقدت الأسرة ريادتها للمجتمع، ولم تعد تجمع بين أفرادها قيم الترابط والمودة والتراحم ومن هنا ظهرت مشكلة التفكك الأسرى فى المجتمع ويشير مفهوم التفكك الأسرى إلى انهيار الوحدة الأسرية، وتحلل أو

obeikandl.com

تمزق نسيج الأدوار الاجتماعية عندما يخفق فرد أو أكثر من أفرادها فى القيام بالدور المناط به على نحو سليم ومناسب

2- المشكلة السكانية: ويُعد العامل السكانى من أهم وأخطر العوامل الاجتماعية المؤثرة فى أمن المجتمع، حيث يرتبط النمو السكانى بزيادة الإعالة وعجز الدولة عن القيام بمتطلبات أفراد المجتمع لمسايرة التغيرات العالمية المعاصرة فالمشكلة السكانية تُعرف بأنها الخلل فى التوازن بين موارد الدولة وحاجات السكان، أو بمعنى آخر بين معدلات التنمية الاقتصادية ومعدلات النمو السكانى، وكلما اتسعت الفجوة بينهما انخفض مستوى المعيشة وتدنى بالنسبة للأسرة والفرد،وبالتالى ينخفض المستوى الاجتماعى إلى مزيد من التخلف وعدم القدرة على الإنتاج، وتبدو هذه الظاهرة فى بلاد العالم الثالث بوجه عام ومن أهم انعكاسات الزيادة السكانية على الأمن القومى عامة والأمن الثقافى بصفة خاصة:

1- تدهور مستوى المعيشة تدهوراً شديداً مما أدى إلى ظهور العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

2- الأثر السلبى على التعليم والنظام التعليمى، فالزيادة السكانية تعرقل اليوم الدراسى وتجعله على فترات، فضلاً عن تكدس الفصول بالأعداد الضخمة من التلاميذ ونقص الاستيعاب وكثرة التسرب من التعليم، فأدى

Orekandl.com

ذلك إلى انتشار بعض أشكال العنف والتطرف الإرهاب بين الشباب، وتراجع مكانة الثقافة وأهمية التثقيف.

3- البطالة: يشير معجم علم الاجتماع إلى أن المتعطل هو الشخص القادر على العمل ولكنه لا يجده، بالرغم من رغبته فيه وبحثه عنهوالبطالة مشكلة من أخطر المشكلات التى يواجهها المجتمع العربى فى الوقت الحاضر، حيث نتجت هذه المشكلة من الأعداد المتزايدة من الخريجين الذين لم يجدوا أمامهم فرصة العمل الكافية فى وظائف الحكومة أو القطاع الخاص أو القطاعات الاقتصادية الأخرى وزيادة نسبة البطالة فى المجتمع يجعل الشباب يتجهون إلى قضاء أوقات فراغهم فى متابعة أجهزة البث المباشر أو مقاهى الإنترنت وغيرها من مظاهر الغزو الثقافى الموجه إليهم، فيجعل الكثير منهم يتعامل مع ثقافات وأساليب متعددة تتنافى مع طبيعتهم وهويتهم، مما ينعكس أثره على الأمن الثقافى لديهم، وهذا الأمر الذى يدفع الدول حالياً على تشجيع الاستثمارات وإنشاء مشروعات إنتاجية يمكن أن توفر العديد من فرص العمل لدى الشباب، مما يعمل على تخفيف حدة المشكلات الناتجة عن البطالة.

4- الأمية: لم تعد الأمية قضية تربوية فحسب وإنما أصبحت قضية اجتماعية ترتبط بكافة الأبعاد الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية،فهى معوق للتقدم الاجتماعى، حيث تقف حائلاً بين المجتمع

ومسايرة التطورات والتغيرات السريعة والمتلاحقة، فالأمية من أخطر التحديات التى تواجه المجتمع العربى، وتمثل عقبة فى نهضته ورخائه، وفى إجهاض كل عمليات التطوير والتنمية الشاملة والأمية مشكلة اجتماعية مركبة، وهى تتناول المجتمع، كما تتناول الأفراد وتتجاوز قضيتى القراءة والكتابة، بمعنى أن الأمية تعبر مباشرة عن عملية تخلف شامل عن نبض الحياة المعاصرة وعن اتجاهاتها وعن ضروراتها ومتطلباتها، فالأمية الكبرى هى أمية المجتمع المتخلف حضارياً، ويكون استئصال أميته بتطويره وتحديثه وتنميته تنمية شاملة وللأمية أنواع متعددة لها مخاطرها التى تؤثر على الأمن الثقافى:

1- الأمية الأبجدية: وتتمثل فى عدم تعلم القراءة والكتابة، فالقدرة على القراءة والكتابة وتحسين نوعية الحياة تؤثر تأثيراً مباشراً فى أمن الأفراد داخل المجتمع.

2- الأمية الوظيفية: وتتمثل فى الأفراد الذين يعانون من أمية وظيفية وهم أفراد غير منتجين فى مجتمعهم، وذلك لعدم انخراطهم فى منظومة سوق العمل لعدم فهمهم الواضح لواجباتهم تجاه هذا العمل.

3- الأمية الحضارية: والتى يكون فيها الفرد غير مساهم فى مجالات التنمية والإنتاج المختلفة، ويصبح معوقاً لهما لأن امكانياته العلمية والثقافية والنفسية لا تتوافق مع نوعية العمل الذى يمارسه.

obeikandl.com

4- أمية الحاسب: وهى عدم استخدام الحاسبات بكفاءة عالية، حيث إن ثورة التكنولوجيا والاتصالات تفرض علينا الإلمام بجميع وسائلها وتقنياتها،للاستفادة منها فى متابعة وتطوير ونشر المعلومات اللازمة للدراسة والتعليم لذا فالأمية فى ضوء التغيرات المعاصرة لا يُعنى بها أمية القراءة والكتابة، وإنما نُعنى بها الأمية الثقافية فى جميع مجالات الحياة لا تقف الأمية عند حد تعليم القراءة والكتابة فحسب، ولكن لابد من توظيفها لخدمة الفرد والمجتمع من أجل توسيع قاعدة الديمقراطية، فمحو الأمية الثقافية لابد أن يقوم على مساعدة الأفراد من خلال:

- **معرفة حقوقهم وواجباتهم كمواطنين وأفراد فى المجتمع.**

- **تعميق الوعى الحضارى بتشرب أصالة الأمة وعقائدها، وتراثها الفكرى مع الإلمام بخصائص الحضارة المعاصرة محلياً وعالميا.**

- **تعليم ثقافة المجتمع ونشرها للمحافظة على الذات الثقافية، مع المشاركة فى حل مشكلات المجتمع المختلفة.**

- **المشاركة الفعالة فى تفهم مشروعات التنمية وتقدير قيمتها.**

5- الهجرة الداخلية: يقصد بها نزوح البشر فرادى أو جماعات، من موطنهم الأصلى فى منطقة إدارية معينة فى أية دولة، إلى مكان معين

obeikandl.com

يتخذون منه موطناً جديداً بالنسبة لهم، فى الدولة نفسها، بقصد الإقامة فى الموطن الجديد إقامة مستديمة،حيث يعتقدون إمكان العيش به بصورة أفضل وأحسن والهجرة الداخلية تهدد الأمن الثقافى، فهى تؤثر على الذات الثقافية فى سلوك وقيم وعادات الشباب المهاجر، والتى تتنافى مع طبيعة المجتمع ، وتؤدى إلى التخلى عن القيم والتقاليد الراسخة فى ثقافته.

<u>تحديات أمام الأمن الثقافى :</u> طرأ بعد الحرب العالمية الثانية تغيير جوهري على مصطلح الأمن، الذي خرج من نطاقه العسكري، إلى ما يعرف بمنظومة الأمن الشامل او أمن الأمة أو الأمن القومي ونتيجة لوطأة المتغيرات والأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية سرعان ما تشعبت تلك المفاهيم إلى فروع أمنية متعددة ومترابطة بعضها مع بعض، كالأمن الغذائي والأمن المائي والأمن السكاني والأمن الثقافي، بمعنى إن أي خلل في هذه التفريعات الأمنية من شأنه إذا ما تفاقمت حدته أن يشكل تهديداً للأمن الوطني، أو أن يزعزع الأمن والسلم العالميين ويشكل وجود بعض المجموعات الثقافية المنتشرة في أكثر من بلد في العالم تهديداً فعلياً للأمن الوطني نظراً إلى تمسكها الشديد بهويتها وشخصيتها الثقافية المميزة هكذا هي حال كيبك المقاطعة الفرنكوفونية اليتيمة في الاتحاد الكندي التي ما زالت منذ عام 1964 تطالب بانفصالها عن سائر المقاطعات الأنكلوفونية

.وأجرت لذلك استفتاءين شعبيين فاشلين عامي 1981 و1995، وهي تستحضر لإجراء استفتاء آخر وكذلك الحال لدى المجموعتين الثقافيتين المتنابذتين في بلجيكا الوالون والفلامون وفي ايرلندا الشمالية ذات الغالبية الكاثوليكية وعلى الصعيد العالمي كان الصراع بين الديمقراطيات الغربية والديكتاتوريات النازية والفاشية سبباً من أسباب الحرب العالمية الثانية؟ ثم الحرب الباردة، التي وقعت بين الجبارين العالميين الاتحاد السوفياتي السابق والمنظومة الرأسمالية، مظهراً من مظاهر الصراع الايديولوجي آنذاك؟ أما العالم العربي فقد تعرض أمنه الثقافي منذ وقت مبكر لاختراقات أجنبية خطيرة لم يبرأ من آثارها حتى اليوم ومن سوء طالعه أنه في لحظة نهوضه الأدبي والثقافي والفكري والعلمي واجه تهديدين كان الواحد منهما أشد سوءاً من الآخر: التتريك من جهة والتغريب من جهة أخرى ولئن انتهت موجة التتريك بانهزام الاتحاديين الأتراك (حزب الاتحاد والترقي) في الحرب العالمية الأولى بعد أن اشتد قمعهم لمؤسسات النهضة وتنكيلهم برجالها واستشهاد كوكبة منهم على أعواد المشانق، فإن التغريب كان اشد خطورة لا على الأمن الثقافي فحسب، إنما على الأمن القومي العربي برمته فالتنافس المحموم بين الإرساليات الكاثوليكية والانجيلية وانحرافه عن التبشير واستخدامه لأغراض سياسية توسعية، أسَّس لتجزئة بلدان المشرق العربي.

تلك مرحلة خلت وقامت على أنقاضها منظومتان ثقافيتان عالميتان، هما الفرانكوفونية والأنجلوساكسونية، ولكل منهما مرجعه الخاص وهيكلها التنظيمي وآلياته في التخطيط والاستراتيجية بعيدة المدى والغريب أن العالم العربي لا يزال محور هذا التنافس وموضع تجاذب كبير من كلتا المنظومتين، بحيث لم يخل أي قطر من أقطاره من ظل وتأثير كل منهما عليه فبعض الدول المحسوبة تاريخياً على هذا الجانب أو ذاك يشهد تحولاً كبيراً في اتجاهاته الثقافية على غرار لبنان أحد ابرز معاقل الفرانكوفونية في المشرق العربي الذي تنحسر فيه الثقافة واللغة الفرنسيتان لمصلحة الانجلوساكسونية في المناهج والمؤسسات التعليمية الرسمية والخاصة وخلاصة القول ان الأمن الثقافي العربي لن يصبح أداة للسلم والأمن القوميين ما لم يشهد النظام الثقافي برمته انتفاضة فكرية طموحة تفكك ركائزه التقليدية وتلفظ ما تراكم فيه من معوقات.

<u>التنمية والأمن الثقافي واللغوي :</u> إن التنمية الشاملة والمُتوازنة، على نحو ما أشرنا إليه سابقا، هي إحدى الركائز الأساس في صُنع الاستقرار السياسي والاقتصادي وتوفير السِّلم الاجتماعي، وهذا بدوره وفي الوقت ذاته هو الذي يسمحُ بوجود مُناخ يساعِدُ على التفرُّغ للعمل وتكثيف الإنتاج وزيادة النمُوِّ الاقتصادي، ويُحفّزُ النشاط الثقافيَ والعلمي ويُفتّقُ أكمامَ الإبداع الفِكري والفنّي. فالأمران إذن مُترابطان ومُتلازمان التنمية

تُوفّر الاستقرارَ، والاستقرارُ يوطّدُ أركانَ التنمية ويتحقّقُ الأمنُ الثقافي في نظرنا بوجود مجموعة عناصر متضامِنة من أهمها:

1-التَّنمية الثقافية: وهي تعني أشياء كثيرة منها تنمية المعارف، وصيانة الموروث الثقافي بمختلف جوانبه، وتطويرُه والإضافة إليه، وتنمية الإبداع الفني والفكري والحضاري، وصَقلُ المواهِب، وتنمية الصناعات الثقافية... الخ. ولا يمكن لمجتمع من المجتمعات أن يُحافِظ على ثقافته ويُنمِّيَها ويُطوِّرها بغير لغته الوطنية أو القومية ولاسيما أن اللغة هي الوعاءُ الذي يحفظُ هذه الثقافة وينقلُها من جيلٍ إلى جيلٍ، وهي الأداةُ المُعبِّرةُ عنها تعبيراً صادقاً، ولا يمكن لأية لغةٍ أخرى أن تنوبَ عنها في ذلك، لأنه لا يمكنُ لأية ثقافة أن تتشَكَّلَ وتُصاغَ بغير لغة المجتمع الذي أنتَجَها إن اللغة هي مُكوِّنٌ أساسٌ من مُكوِّناتِ هذه الثقافة فهل سَمعتَ بثقافة لا لغة لها؟

2– الحفاظ على مُكوِّنات الهُوية الثقافية للمُجتمع وتُعدُّ اللغةُ في مُقدمة هذه المُكوِّنات الأساسية فأهمُّ ما يُميِّزُ مجتمعاً عن بقية المُجتمعات هو لغتُه التي بها صاغَ أسلوبَه وتجاربَه في الحياة، وتَشَكلَّت شخصيَّتُه وفِكرُه ونَظرتُه الخاصة للعالَم. وعبَّرَ عن عواطِفه ومَشاعره ووُجوده وكِيانه.

obeikandl.com

3 - التحَرُّرُ من التَّبعية الثقافية والفكرية: لأن هذه التَّبعية تجرُّ بكل تأكيد إلى تبَعية اقتصادية وسياسية، ثم تتحوَّل إلى تبَعية عامة ولا سبيل إلى ذلك إلا بالتخلُّص من التبَعية اللغوية. وهذا لا يتمُّ إلا بردِّ الاعتبار للغة الوطنية المشتركة والموحِّدة والتمكين لها واستعمالها في كل المجالات الحيوية من تعليم بكل مراحله وأطواره وتخصُّصاته، وإعلامٍ بكل وسائله، واقتصادٍ ومُعاملات تجارية وتحرير العُقود وكتابة اللافتات والشِّعارات كما إن استرجاعَ مكانة اللغة وإعادة الاعتبار إليها، معناهُما الانقلابُ على التبعية والاستلاب وإذا كانت اللغة هي أساس التبَعية، فلنَجعل منها أداةً للتحرُّر من التبَعية فهي على كل حال سيفٌ ذو حدَّين وهذا الأمرُ لا علاقة له بمسألة التَّثاقُف، ولا بتعلُّم اللغات الأجنبية وإتقانها والاستفادة مما تُضيفُه للإنسان من روافِدَ فكرية وثقافية تُكسِبُه ثراءً وسَعَة أفُقٍ واطِّلاع لكن على الإنسان أن يستفيد من اللغات والثقافات الأخرى ثم يُعبِّرُ عنها وينقُلها إلى لغته وبهذه الطريقة يستطيع أن يقدِّم للغته خدمةً جليلةً بإغنائها والإسهام في تنميَّتها.

4 - الأمن اللغوي: الأمنُ اللغوي عنصُر أساسي من عناصر الأمن الثقافي وشرطٌ ضروريٌّ من شروط التنمية الثقافية ويتحققُّ هذا الأمنُ اللغوي من خلال العناصر الآتية :

obeikandl.com

1: التنمية اللغوية: اللغةُ الوطنية هي مُكوِّن أساسيٌّ لكيانِ المجتمع، وهي، كما قلنا من قبلُ، وعاءُ ثقافتِه ولسانُها الناطِقُ المُعبِّرُ، بل هي روحُ المجتمع وخُلاصةُ تجربته وحضارته والمادةُ التي تصُوغُ فِكرَه، ولذلك لا يمكنُ لمجتمعٍ على هذا النحو أن يتَجرَّد من لغته أو يُفرِّط فيها إلا إذا كان يريدُ الانتحارَ والتخلُّص من ذاته وذاكرته وكلِّ ما يربطُه بانتمائه الثقافي والحضاري كما لا يمكن تصوُّرُ تنمية ثقافية وعلمية ومعرفية لهذا المجتمع بدون تنمية لغته فاللغةُ أساسُ كلِّ ثقافة، وأساسُ كلِّ فرع من فروع التنمية الشاملة سواء من الناحية الاقتصادية أم الاجتماعية والثقافية فبها يتمُّ نشرُ الوعي وتعميمُ التعليم وتوطينُ المعرفة وتعميمُ المُشاركة وتقوية التماسُك الاجتماعي والتحرُّرُ من التبَعية الثقافية والاستلاب اللغوي والفكري وكلُّها عوامِل فاعِلةٌ في التنمية الشُّمولية وتؤدي في الوقت نفسه إلى تحقيق ما نسمِّيه الأمنَ الثقافي وتنميةُ اللغةُ الوطنية يكون عن طريقين: معنوي ومادي.

فالأولُ: طريقُه الاعتزازُ بها، وإرساخُ مكانتِها في المجتمع، والتَّمكينُ لها، وتربيةُ الأجيال على حُبِّها واحترامها، والتشبُّثُ بها، والاعترافُ بدورها وأهميَّتها في التنمية.

والثاني: طريقةُ خِدمتُها والنهوضُ بها، وإصلاحُ ما يحتاجُ منها إلى إصلاح، وتطويرُها، وإغناءُ مُعجمها، وتبسيطُ القواعد الواصِفة لها،

ومراجعةُ مناهج تعليمها، ونشرُها وتعميمُ استعمالها في كل المجالات ولاسيما كل مراحل التعليم، وكل المرافق الإدارية والوسائل الإعلامية.

2: حماية اللغة الوطنية مما يُهدِّدُها داخلياً وخارجياً واللغةُ العربيةُ كما نعلَمُ تواجهُ منذ القرن التاسع (أي منذ بداية عصر الاستعمار) حملةً ضارية تهدِفُ إلى إضعافها وإنهاكِها والتشكيك في قُدراتها وفي جدواها وأهميَّتها،وتسعى إلى تنحيَّتها والقضاءِ عليها ومُزاحَمتها باللغات الأجنبية التي ما تزالُ كلَّ يومٍ تُطاردُها وتحتلُّ مكانَها في مجالات حيوية مختلفة وتزدادُ التحدِّياتُ التي تواجهُ العربية خلال الفترة الأخيرة بسبَب المَدِّ العَولمي الذي يسير بخُطى حثيثة نحو محو الهُويات والقضاء على الخُصوصيات وإماتة الكثير من اللغات التي لا تمتلك قُدرة الصُّمود والمُواجهة أمام الإنجليزية وغيرها من كُبريات اللغات وبالإضافة إلى اللغة الأجنبية التي فرضَت الحربَ على العربية، هناك جبهتان داخليتان يسعى خصومُ العربية وثقافتِها إلى إذكاء نيرانها بشَراسة قد لا تَقلُّ عن شراسة الجبهة السابقة، وأعني بهما جبهة اللهجات الدارجة المتفرِّعة عن العربية التي يُراد لها أن تحلَّ محلَّ الفُصحى، وجبهة اللهجات المحلية الوطنية الأخرى (الأمازيجيات في حالة المغرب والجزائر) التي يُريدُ بعضُهم أن يجعل منها أداةً لمحاربة العربية أما الصراعُ بين العربية واللغة الأجنبية المُهيمِنة، فهو في الواقع صراعٌ حقيقيٌّ قائمٌ بالفعل بين لغة وطنية رَسمية لمجتمَع لا يمكن لتنمية ثقافية واقتصادية وسياسية أن

تقوم فيه بدونها، وأخرى دخيلة تحاول أن تحُلَّ محلَّها وتزيد في بسط هيمَنتها الثقافية وسيطرتها الاقتصادية،وهذا ما يتعارضُ تماماً مع الشروط الأساسية للتنمية التي تحدَّثنا عنها وأما جَبَهات الصراع الأخرى التي أريدَ فتحُها عُنوةً بين العربية ولهجاتها العامية المتفرِّعة عنها من جهة، ثم بين العربية واللغات أو اللهجات الوطنية الأخرى (كالأمازيجيات في حالة المغرب والجزائر) من جهة ثانية، فهي جَبَهات لصراع وهميٍّ مُفتَعلٍ، يجب التخلُّصُ منها وعدَمُ الانخداع بها، والإسراعُ بإغلاقها والفراغ منها نهائياً في إطار تخطيط لغوي متوافقٍ عليه، لأن علاقة العربية بالمُكوِّنات اللغوية الوطنية كلِّها يجب أن تظل، كما كانت في السابق، علاقة تفاعُل وتكامُل وتعايُش وتشارُك وتعاوُن في كل ما من شأنه أن يُفيد التنمية ويُشيعَ السِّلمَ الاجتماعي والأمنَ الثقافي واللغوي.

أن العربية الفصحى تعايَشَت مع سائر بناتها من اللهجات المُنحرفة أو المتطوِّرة عنها، دون أي صراع أو تقاتُل ولا يتعارضُ قولُنا هذا مع ما وضَعَه كثيرٌ من اللغويّين المسلمين من كُتُب في مُلاحقة أخطاء العامة، فذلك عمَلٌ علمي وتعليميٌّ مَحضٌ، كان يرمي إلى تصحيح الاستعمال وتقويمه لدى مُستخدِمي الفُصحى والحَريصين على نقائها وسلامة أسلوبها، وهو ما يحدُثُ عادةً في سائر اللغات، ولا يمكن أن نعتبره صراعاً لغوياً حقيقياً وإذا كنا اليوم نحذّرُ من الدعوات المُسانِدة للدَّوارج والعاميات، فلأنها تجاوزت الحُدود الطبيعية المَعقولة وتحوَّلت من مسألة

ثقافية أو لغوية بَحتَة، إلى مسألة إيديولوجية تسعى لاستغلال هذا الموضوع والرُّكوبِ عليه لغاية لا يستفيدُ منها إلا أعداء هذه الأمة العربية الإسلامية، وخُصومُ وحدتها ونهضتها التنموية الحقيقية التي تنتظرُها شعوبُها منذُ عُقود وعُقود وإلا ماذا تستفيدُ أمتُنا العربيةُ الإسلامية بتياراتها وأجنحتها المختلفة من وراء هذه الحرب الضارية التي توقدُ نيرانُها ضدَّ الفُصحى وتُقرَعُ الطبُولُ لمَحوها نهائياً أو تهميشها شيئاً فشيئاً،وإحلال تلك العاميات واللهجات المحلّية محلَّها في التعليم والإدارة والإعلام وغيرها من المجالات الأخرى، وتقوية دور اللغة الأجنبية ومساعدتها على إحكام سيطرتها التامة على كل مظاهر الحياة؟ ماذا تستفيدُ هذه الأمةُ من وراء القضاء على أغلى شيءٍ تمتلكُه عن ماضيها وتاريخها وأمجادها، وأحسن أداة في يدها توحِّدُ بها جُهودَها وتبني بها مُستقبَلَها ونَهضَتَها وتنميَّتَها الشاملة؟ ماذا نجنيه من كلِّ ذلك سوى تَجزيءِ المُجَزَّأ وتقسيمِ المُقسَّم، وزيادة الفُرقة والتَّشَرذُم، وكلِّ ما يؤدي إلى زيادة الضَّعف والوَهَن والتخلُّف والصراعات التي لا تنتهي؟.

وتاريخ العربية الطويل يشهدُ بتعايُشها السِّلمي في تفاعُلٍ وتكامُلِ أدوارٍ مع سائر لغات الشعوب الإسلامية ولهجاتها، دون أن يكون هنالك ما يُبرِّرُ وجودَ حروب أو صراعات بينها، ولاسيما أن تلك الشعوب، مع احتفاظها بشيء من لغاتها، لم تعمل في يوم من الأيام على مُحاربة العربية أو الاستهانة بها أو محاولةِ اجتثاثِ أصولها، ولو كانت قد سَعَت

من أجل هذا الأمر، لما بقيَ للعربية وجودٌ إلا في جزءٍ صغير من الجزيرة العربية، بل إن عكس ذلك هو ما حصَل تماماً فالعربيةُ كانت دائماً محلَّ تقدير واحترامٍ واعتزاز في نفوسِ كل أبناء الأمة الإسلامية، ولم ينهض بخدمتها ونشرها ونَقلها عبر الأمكنة والأزمنة المختلفة، أكثرَ مما نَهضَ به العلماءُ من أصول غير عربية كسيبويه وأبي علي الفارسي، وابن جنِّي والزَّمخشري وأبي علي القالي، وعبد القاهر الجُرجاني، والفارابي اللغوي، والاستراباذي وابن آجرُّوم وابن القوطية وابن مُعطي والجزولي والمَكودي وسواهم كثير.

3: تدبيرُ الشأن اللغوي الداخلي للمجتمع تدبيراً عقلانياً حكيماً ورصيناً، وترشيدُه على النحو الذي يُوفِّرُ الشروط الموضوعية لاستِتباب سِلم لغويٍّ دائمٍ، يُسهم في المحافظة على مقوِّمات الهُوية وتعزيز اللُّحمة الاجتماعية التي هي من الشروط الضرورية للتنمية، ويَحُولُ دونَ التمزُّق والتَّشرذُم والصراع القائم على أسُس لغوية ذاتِ الخلفيات العِرقية أو الثقافية ولا بد لهذا التدبير أو التخطيط اللغوي العَقلاني من أن يقوم على:

أ - أخذ جميع الرموز التعبيرية والمُكوِّنات اللغوية الوطنية بعين الاعتبار، وتوزيع الوظائف بينها بحسَب إمكانيات كلٍّ منها وطاقاتها وقُدراتها سواءٌ في التواصُل الاجتماعي أو الإسهام في مجال أو أكثر من مجالات التنمية.

ب ـ إعطاء مكانة سيادية خاصة ومتميِّزة للغة الوطنية الأولى التي هي لغة الحضارة المشتركة لكل الدول العربية بكل فئاتها ومكوِّناتها العِرقية والدينية وفروعها الثقافية،وفرضُ احترامها واستعمالها في كل المجالات من تعليم وإدارة وإعلام واقتصاد وسوى ذلك من المجالات.

ج ـ تقليصُ الدَّور الذي يجب أن تضطلع به اللغةُ أو اللغاتُ الأجنبية، وتحديدُ الهدف من تعليمها واستعمالها، وهو التفتُّح على العالَم الخارجي والتواصُل معه، والاستفادةُ منها في اكتساب أنواع الخبرة المُحتاج إليها، والاستعانةُ بها في البحث العلمي والتبادل التجاري، ونحو ذلك وعدم تجاوُز هذه الحُدود بالسيطرة أو الهَيمَنة أو الحُلول محلَّ لغةِ السيادة أو تهميشها كما هو الواقِعُ الحالي وهذا يقتضي أن تُعلَّم في المدارس والجامعات باعتبارها لغاتٍ أجنبيةً للغايات المذكورة، ولا تُستعمَل بَتاتاً في تلقين العُلوم والمواد الدراسية إلا اللغةُ الوطنيةُ وحدها، باستثناء بعض الحالات التي يمكن حَصرُها حصراً في مرحلة ظرفية معيَّنة.

د ـ وإذا كنا نعيشُ في عصر يُحتِّمُ على الشخص معرفة أكبَر عدد مُمكِن من اللغات، ويَفرضُ على مناهجنا التعليمية أن تُسلِّح الأجيال الجديدة بالعُدَّة اللغوية اللازمة، فإن التَّعدُّد اللغوي يجب، من ناحية أولى، أن لا نفهمه فهماً سَطحياً خاطئاً، أي بمعنى تجميع كَمِّي لعدد من اللغات على حساب العُمق المعرفي والمَردود التعليمي، لمُجرَّد التظاهُر والتباهي فذلك

مرضٌ من الأمراض الاجتماعية التي ينبغي أن نتخلَّص منها لا أن نتبناها والتعدُّد اللغوي من جانب آخر، ينبغي أن لا يتحوَّل معناه إلى تفتيت وتلوُّث لغويّين، وأن يكون على حساب لُغتنا الحضارية المشتركة، من جهة ثالثة بل إن كلَّ تخطيط لغوي عليه أن يضع نُصبَ عينيه أن التعدُّد يجب أن يُوجَّه نحو حماية المكانة السيادية لهذه اللغة الحضارية الأولى وجعلها مِحورَ اللغات كلها وطنية كانت أو أجنبية، وليسَ لمُزاحمة مكانتها أو تقليص دورها ومساحات استعمالها وفي مقابل ذلك يجب أن تُعطى للغات الأجنبية التي يمكن تعلُّمُها قيمة اعتبارية متساوية فيما بينها، لا فضل لإحداها على الأخْرى، مع عدم الاقتصارعلى لغة أجنبية واحدة فإذا فتحنا سُوقَ اللغات الأجنبية وحرَّرناه من احتكار لغة واحدة كحال الفرنسية في أغلبية المنطقة المغربية،وحدَّدنا الأهدافَ التي نرومُها من تعلُّم اللغات الأجنبية،وعزَّزنا مع هذا الإجراء مكانة العربية باعتبارها لغة السيادة الوطنية الأولى ولغة الأمة المشتركة بين كل شعوبها، وأسنَدنا الوظائفَ المناسِبة للهجات واللغات الوطنية الأخرى التي ما تزال مستعملة في عدد من البلاد العربية، دون إقصاء ولا استئصال، كان ذلك من حسن التدبير للشأن اللغوي الذي نتوخّاه.

أن تقوية دور اللغة الوطنية الأولى - التي هي في الوقت نفسه لغة الأمة العربية الإسلامية جمعاء - تؤدي بلا شك إلى تقوية العوامل المشتركة بين مختلف التيارات الفكرية والثقافية داخل المجتمع العربي

الواحد من جهة وبين كل الشُّعوب العربية من جهة أخرى وكلما زاد عددُ هذه القواسِم المُشتركة واشتدَّ حبلُها، توفَّرت أسبابُ أخرى لاستتباب الأمن الثقافي. والعكسُ صحيحٌ أي كلَّما ضَعُفت هذه القواسِم نتجَ عن هذا الضَّعف شُروخٌ بين مُكوِّنات المجتمع وانتفت حالةُ التماسُك الضرورية. وليس من المطلوب أن يكون كلُّ فرد في المجتمع نسخةً مُطابقة لبقية الأفراد، أي على نمَط واحد من الثقافة والتفكير، فهذا أمرٌ متعذِّرٌ وغيرٌ محمودٍ ولا مقبول فالاختلافُ سُنَّةٌ تعطي للحياةَ طعمَها ومَذاقها وألوانَها الجميلة، وتجعلُها حياةً مُستساغةً بتَنوِّعها الطبيعي الذي لا يُستَثقلُ ولا يُمَلّ. لكن، هذا لا يعني أن يصل الخلافُ والاختلافُ داخلَ المُجتمع الواحد إلى درجة القطيعة، ولا أن يؤدي ذلك إلى تعميق الفَجَوات والخنادق التي تحولُ دون التفاهُم والتماسُك الاجتماعي ولا شكَّ في أن اللغة سلاحٌ ذو حَدَّين إما أن توجِّه لرَدم الفَجَوات والشُّروخ الاجتماعية ولَحْمِها، وتوحيد الكلمة، وتقوية القواسِم المُشتركة، وهذا هو الدورُ الذي ينبغي أن تقوم به المدرسةُ الوطنيةُ العمومية والإعلامُ بكل وسائله وإما أن تُصبح عاملَ تفتيت وتصدُّع وانشقاق والحالةُ الأولى يصنعُها ترشيدُ الاستعمال اللغوي والتحكُّمُ في توجيه التعدُّد الوجهة المُفيدة التي تخدُم اللغة الوطنية والحضارية المشتركة، ولا تُهدِّمها أو تُزاحمُها وتقضي عليها لأن التعدُّد اللغوي هنا لا يعني الضياعَ والتَّشرذُم، بل يعني الاستفادةَ من كلِّ مُعطيات الخُصوصيات الثقافية واللغوية والحضارية الموروثة محلّياً وإقليمياً،

وكذا مُعطيَات الحضارة العالمية الجديدة والتفتُّح على ثقافاتها بتعلُّم كلَّ ما أمكنَ تعلُّمُه من لغاتها، لكن تحت سيادة اللغة الوطنية .

أما الحالةُ الأخيرة فيَصنعُها الصراعُ والتمزُّقُ اللّسانيُّ والمُيُوعة اللغوية والتنكُّر للغة الوطنية وإهمالُها، وإفساحُ المجال لسيادة اللغة الأجنبية. وهذا واحدٌ من الآثار السلبية للمدارس الأجنبية التي تسهر على صناعة جزء من نُخبة تَتَصادمُ في غالب الأحيان بفعل تكوينها بلغة وثقافة أجنبية، مع قطاع آخر من النُّخبة المتخرِّجة من المدارس الوطنية المتعلِّمة بلغة وطنية فالصِّراعُ هنا بين هذين النَّموذَجين من النُّخبة هو صراعٌ ثقافي لغوي في المقام الأول.

<u>حماية اللغة والأمن القومي</u> : إن الحفاظ على اللغة العربية وحمايتها، والعمل على انتشارها، والتمكين لها في أوساط المجتمعات العربية، ليس عملاً تعليمياً تربوياً، أو نشاطاً ثقافياً أدبياً، أو وظيفة من وظائف وزارات التربية والتعليم، والمؤسسات، والهيئات، والمنظمات المختصة فحسب، ولكنه عمل من صميم الدفاع عن مقومات الشخصية العربية، والذود عن مكونات الكيان العربي الإسلامي، وعن خصوصيات المجتمعات العربية الإسلامية، وعن الركيزة الأولى للثقافة العربية وللحضارة العربية الإسلامية وعمل في هذا المستوى وبهذا القدر من الأهمية، يدخل ضمن خطة بناء المستقبل ورسم معالمه، فاللغة العربية ركن أساسي من أركان

Open Arabic.com

الأمن الثقافي والحضاري والفكري للأمة الإسلامية في حاضرها وفي مستقبلها، هي القاعدة المتينة للسيادة الوطنية التي تحرص عليها كل دولة من دول المجموعة العربية الإسلامية.

وإذا ذهبنا إلى الواقع اللغوي الراهن في الوطن العربي، نجد بأنه ليس هناك بقعة في العالم المعاصر تشبه البقعة العربية في غناها اللغوي، وتنوعها الحضاري والثقافي ومن يدقق في الواقع اللغوي الراهن، يجد فيه استمراراً للواقع اللغوي، التاريخي، الذي كان سائداً من فترة تكوّن اللغة العربية الموحّدة في شبه الجزيرة العربية، التي اصطلح على تسميتها بالفصحى إلى جانب لهجات القبائل، فمازالت الازدواجية اللغوية على حالها، ومازال هناك لغتان أو مستويان لغويان يتميزان من بعضهما بوضوح، فالمستوى الأول:هو المستوى الرسمي الذي تمثله اللغة العربية الفصحى بقواعدها المعروفة، في الأصوات، والنحو، والصرف، ويستخدم في التعامل الرسمي، والتعليم، والبحث العلمي، والكتابات الأدبية، والمحاضرات العلمية، والثقافية، والعبادات والإعلام....الخ، أما المستوى الثاني: فهو المستوى الذي نستخدمه في حياتنا اليومية، خارج نطاق التعامل الرسمي، ونستخدم فيه لهجتنا المحلية التي تعلمناها في البيت أو الشارع، وفي هذا المستوى تتمّ جميع عمليات التفاهم والتعامل الشفهي، وهو الذي يطلق عليه اسم اللغة المحكية أو المنطوقة.

دور الأمن الثقافي في تحقيق الاستقرار: تشحذ الشعوب والامم هممها لكن تؤمّن لنفسها إكتفاءً ذاتيا تاما في جوانب الحياة المتعددة، وتسعى جادة عبر التخطيط والتنفيذ لتحقيق الأمن بأنواعه في جميع المجالات التي تتوزع على فروع الحياة المتنوعة ولعل المشكلة الاساسية التي تعاني منها الشعوب المتخلفة تركيز ساستها على تحقيق الأمن العسكري أولا، وغالبا ما يصب هذا النوع من الامن لاسيما لدى الحكومات العربية على توفير الحماية للأنظمة الحاكمة اولاً او لحماية السلطة السياسية التي تقود البلد مبررة سلوكها هذا بأنه يحقق الأمن والاستقرار لدولتها وشعبها قبل أي شيء آخر وكثيرا ما يفشل في مواجهة الارهاب والعنف والتطرف والتشدد وذلك ان هذه الامراض هي ثقافية وفكرية بالدرجة الأولى ولا يمكن علاجها باستخدام القوة، بل بعملية علاج ثقافي يتم من خلالها تغيير القناعات والافكار وتغيير منظومة المعرفية في المجتمع، بل ان استخدام القوة يؤدي في احيان الى تكريس هذه القيم السلبية ولهذا فأن اغلب امراض المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية مثل العنصرية والفقر والبطالة والجريمة، هي امراض اساسها الجهل وفقدان المعرفة وبالتالي عدم وجود امن ثقافي.

ولعل الأمر المستغرَب حقا هو إغفال تحقيق الأمن الثقافي من لدن السياسيين او المعنيين سواء في السلطات التنفيذية او غيرها، الذين يذهب بعضهم الى اعتبار هذا النوع من الامن شيئا كماليا او ترفا لا

يستحق العناء والاهتمام، فيقدم عليه الامن العسكري والاقتصادي والغذائي وما شابه، ناسيا او متناسيا بأن الأمم المتطورة التي تنتسب حاليا الى ناصية الحضارة هي تلك الامم التي تحرص على تحقيق أمنها الثقافي قبل كل شيء، لأنها تؤمن بأن الوصول الى أمن ثقافي رصين سيقودها قطعا الى تحقيق الامن الذاتي في مجالات الحياة كافة.

وقد حرصت مثل هذه الامم على تهيئة الأرضية السليمة لنشر الوعي والثقافة على مستوى واسع بين شرائح مجتمعاتها المختلفة، وقد وضعت لتحقيق ذالك خطط استراتيجية طبقتها على ارض الواقع البشري لتصل الى ترسيخ منظومة سلوك ثقافي شامل قائم على تطور الوعي في التعامل مع مجالات الحياة كافة ولعل نشر العلم والوعي بأشكاله وصوره المتعددة هو أهم ما خططت له الاستراتيجية الثقافية التي تهدف الى تحقيق الأمن الثقافي، ولا يعني هذا أن يُناط الامر بالمثقفين بمعنى ان نشر الوعي وتحقيق المنظومة الثقافية الشاملة في المجتمع ليس من اختصاص المثقفين فحسب، بل يشترك في تحقيق ذلك جهد الدولة في جوانب الدعم والتنظيم والتنفيذ وما شابه ومن هذه النقطة بالذات جاء اهتمام الأمم والشعوب المتحضرة بالثقافة قبل غيرها حتى استطاعوا أن يطوروا منظومة سلوك مثقفة تغلغلت في جميع شرائح المجتمع بغض النظر عن درجة وعيها او تطورها، ولم يكن السياسي او صانع القرار بعيدا عن الاسهام في نشر الوعي، لاسيما ذلك الذي يتبوأ منصبا يمكنه

من خلاله أن يدعم الوصول الى تحقيق هذه المنظومة السلوكية المتطورة لدى عامة الشعب او الأمة.

أما الشعوب او الأمم التي أغفلت الجانب الثقافي ووضعت مسألة تحقيق الوعي في أسفل قائمة اهتماماتها، وقدمت الأمن العسكري او غيره من المجالات الاخرى عليها، فإنها لا تزال ترزح تحت وطأة الجهل وقيم التخلف والتعصب وما شابه ذلك، وهي تعاني من فوضى وإرباك في عموم مجالات الحياة .

ولعل التنبّه الى هذا الأمر ومعالجته بروية واخلاص بمشاركة المثقف والسياسي وغيرهما من شرائح المجتمع هو الذي يقود بتؤدة الى تحقيق الأمن الثقافي ومن ثم التطور في عموم مجالات الحياة الأخرى.

<u>دور اللغة الوطنية في التنمية وتحقيق الأمن الثقافي</u>: إن التنمية الشاملة والمُتوازنة،هى التي تتكاملُ فيها الجوانبُ الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كافة،وإلا فكلُّ تنمية لا تقوم على تفاعُل هذه العناصر وتكامُلها فهي تنمية عَرجاءُ وتجربة فاشِلة وكلُّ مَن يتوهَّمُ أنه يمكن اختصارُ التنمية في الجانب الاقتصادي وحدَه دون إعتبار للجانب الثقافي والاجتماعي، فهو واهِمٌ بلا شكٍّ، لأنه لا يمكن أن نتصوَّر مجتمعاً غارقاً في الجهل والأمية والأمراض الاجتماعية الكثيرة يستطيعُ أن يُحدِث تقدماً اقتصادياً حقيقياً، لاسيما أن أهمَّ أداة من أدوات الإنتاج الاقتصادي هي المعرفةُ والوعيُ واكتسابُ أسُس التِّقنيات كما لا يمكن تصوَّر وجود

اقتصادٍ متحرِّرٍ من التبَعية الأجنبية ومُوجّهٍ لفائدة التنمية الداخلية للمجتمع وليس لتقوية اقتصاد خارجيٍّ، دون وجود تحرُّر من الهيمنة الثقافية الخارجية.

والتنمية التي تعمُّ بنفعها كلَّ أفراد المجتمع وفئاته وطبقاته، وتستفيدُ منها كلُّ جهات البلاد ومناطقه، على حدٍّ سواءٍ فالتنمية لا تكون شاملة ولا متوازنة إذا ما وُجِّهَت لصالِح مجموعة أو فئةٍ أو طبقةٍ أو جهة أو منطقة دون غيرها فالتنمية ثروةٌ، والثروةُ يجب أن تُوزَّع بالعدل على كلِّ من يُسهمُ في إنتاجها حسبَ درجة إسهامه، لأن ذلك من بواعث الاستقرار في المجتمع والتنمية المُوجَّهة لفائدة الإنسان فالتنمية لا تُرادُ لذاتها، ولكن لما تحقّقُه للإنسان،وما تجلُبُه له من سعادة وراحة ورَفاهِيه واطمئنانٍ، ويأتَّى ذلك من وجهين: الأول تُفضي إلى خِدمته وإسعاد حياته وجَلب مَنفعته وتحسين ظروف معيشته، وحفظ صِحَّته، وتوفير أمنه وكرامته وعزةِ نفسه، وحُريته، ونيل حقوقه الإنسانية الكاملة ولا يمكن للإنسان أن ينال حريَّتَه وكرامتَه وحُقوقه الكاملة إلا في جوٍّ من الديمقراطية السياسية والعدالة الاجتماعية والاقتصادية وتُفضي إلى تنمية قُدُراته العقلية والفنّية وصَقل مواهبه،والرفع من مستوى تعليمه وخِبرته وثقافته ووَعيه فالإنسانُ هو محورُ التنمية دائماً هو أداتُها ومُحرِّكُها وصانِعُها، وهو الذي يجب أن يستفيد منها ويَنعَمَ بمَنتجاتها وثِمارها ومن الذين دافعوا عن هذه الفكرة أيضاً اللغوي الفرنسي لوي

جان كالفي الذي قام هو الآخر بعقد مقارنة بين عدد من الإحصاءات المتعلقة بتوزيع اللغات عبر القارات فتبيَّن منها أن عدد اللغات في العالم يسير في خط تنازُلي كلما اتجهنا نحو مناطق أكثر نموًا عُمرانيًا وحضارياً مثل أوروبا، ومن ثمَّ وجد نفسه أيضًا مضطراً لطرح السؤال الآتي: هل هو من قبيل الصدفة، أم من قبيل الضرورة أن نجد الدول أو القارات الأكثر فقراً هي الأكثر من حيث عدد اللغات، وأن الدول أو القارات الأكثر غنى هي الأكثر مَيلاً أو توجهاً نحو التوحّد اللغوي ؟ وبعبارة أخرى: هل كان على هذه الدول أن تلتقي على لغة واحدة من أجل أن تبني نفسها؟ مما يعني أن الدول السائرة في طريق النمو عليها أن تتوجَّه نحو شكلٍ من أشكل الوحدة اللغوية، أو على الأقل أن تكون لها لغة تجمع بينها (ليس بالضرورة على حساب اللغات الخاصة بكل دولة ولكن في تكامُل معها)، وأن المطالب الْهُويّاتية التي تعبِّر عن نفسها اليوم في الدول النامية ليست إلا ضرباً من الثراء أصبح مُمكناً الوصولُ إليه بفضل التقدم الذي حقَّقته هذه الدول أي أن الدفاع عن اللغات الصغرى، كما يظهر في الإعلان العالمي للحقوق اللغوية والميثاق الأوروبي للغات، قد يكون مجرد تعبير عن ثراء قابل للتحقُّق في لحظة من تاريخ الدول النامية التي ليس لها علاقة وطيدة مع مشاكل الدول السائرة في طريق النمو التي لا تستطيع على كل حال أن تحظى بهذا الثراء.

إن العِبرةُ في نظر كالفي وغيره من الذين يركِّزون على وظيفية اللغة، تكون بالفائدة التي تعود بها هذه اللغةُ أو تلك على المجتمع الذي يستعملُها، والوظيفة التي تقوم بها، وذلك هو المهم فاللغاتُ إنما وُجِدت لتخدُم الإنسانَ والمجتمع وليس العكس وهذا ما يعطي مشروعية تامة لسؤاله الآتي هل نحن إذا ما لجأنا إلى كتابة كل اللغات الإفريقية واستعمالها جميعها في التعليم والاعتراف بها رسميًا، سوف يفيدُ ذلك في تحسين وضعية متكلمي هذه اللغات وفي التنمية الداخلية وفي مكافحة العولمة، والحد من موت الأطفال وانتشار مرض الإيدز .. الخ؟ والمعنى الذي يكمُن وراء هذا السؤال هو أن التعدد اللساني لن يفيد شيئاً حتى لو قُمنا بمجهود كبير لترقيَّة كل اللغات العالمية والمحافظة عليها بكتابتها واستعمالها في التعليم .. الخ.

ولو مضينا في الاستشهاد بآراء اللغويين والباحثين الذين يقولون بفكرة التوحُّد اللغوي وعلاقته بالنمو الاقتصادي والبشري، لوجدنا فيهم من يصل إلى حدِّ القول بضرورة توحيد كل لغات العالَم في لغة واحدة ليصبح الاقتصادُ العالميُّ أكثرَ اكتمالاً ونمواً يقول أحدُهم إن الاقتصاد المثالي يفترض مسبقاً لغة واحدة للعالم كله ولكننا لسنا من أصحاب هذا الرأي الذي يسعى أصحابُه لتدعيم تيار العولمة الاقتصادية والثقافية واللغوية ولو على حساب كل لغات العالَم بأسرها ولسنا من دُعاة هذا الموقف المتطرِّف على كل حال. إنما نقف عند حدود القول بالرأي الذي

يذهب إلى أن كثرة تفريخ اللغات في بلد من البلدان أو مجتمع من المجتمعات، لا يخدُم مصلحته في التنمية الشاملة اقتصادياً وبشرياً واجتماعياً وثقافياً، زيادةً على كونه يُضعِفُ الوحدةَ الوطنية ويُسهِم في انقسامها وتفتُّتها وتَوهين التماسُك الاجتماعي، وأنه في حالة وجود هذا التعدد الاضطراري، فإنه لابد للدولة من اللجوء إلى اختيار لغة واحدة من بين اللغات الموجودة، تكون أكثرَ كفاءةً ونُضجاً، فتجعلها لغتَها الأساسية لتسيير دواليبها وأجهزتها الحكومية وأداةً موحَّدة للتنمية الشاملة، مع إسناد وظائف أخرى مُساعدة لبقية اللغات.

ونحن لا ننكر وجودَ رأي آخر يقول بعكس هذا، أي بعدم وجود علاقة سببية أساسية إيجابية أو سلبية بين التغيُّر في نمو أمة والتغيُّر في مستوى تجانُسها اللغوي، وأن قاعدة التعدد يسير مع الفقر والتخلف والتوحّد يسير مع الغنى والتطور، ليست مطَّردة، والمثال الذي يكسر القاعدةَ هو دولةُ رْوانْدا التي ليس فيها تعددٌ لغوي داخلي ولكنها مع ذلك دولة فقيرة أي على النقيض تماماً من إيسلندا الدولة التي كانت من أغنى دول الغرب قبل أزمة 2008 م والخالية من التعدد اللساني الداخلي أي ليس فيها لغاتٌ وطنية متعددة ولكن هذا الرأي يظل ضعيفاً مع ذلك، والاستثناء الوحيد الذي أوردوه إنما يؤكد القاعدة ولا ينفيها إذ كل قاعدة لها استثناءات ورغم أننا نُقرُّ - مع كولماس - بأن تخفيض عدد اللغات في البلدان المتخلّفة لا يؤدي بالضرورة وبشكل آلي إلى الرفع من

مستوى التنمية أو الخَفض من مستوى تخلُّفها، لكن هذا لا ينفي حقيقة واضحة وهي أن التنمية لا يمكن أن تحدث باللجوء إلى استعمال عشرات اللغات في البلد الواحد فإذا حدث أن وقع تطوُّر كبير في بلد متعدد اللغات، فلا شك أن ذلك قد تمَّ باستخدام أقل عدد ممكن من لغاته وليس بكل اللغات الموجودة فيه وغالباً ما يتمُّ اللجوءُإلى لغة أجنبية أو لغة وطنية مشتركة بها ينتشر التعليمُ وتُنقلُ الحضارةُ والمدنيةُ الحديثة وتُوطَّنُ المعرفةُ، دون المساس بوضع اللغات واللهجات المحلية الأخرى أو النَّيل منها لذلك ثم إنه بإمكاننا أن نوجه سؤال: هل تخفيضُ عدد اللغات يؤدي بالضرورة إلى خفض التخلّف؟ بسؤال مضاد، هل إذا نحن قمنا باستعمال كل اللغات الموجودة في البلدان المتخلّفة كالدول الأفريقية في التعليم وحافظنا عليها ونقلناها من الطور الشفوي إلى الكتابي وجعلناها كلَّها لغاتٍ رسميةً، سيؤدي ذلك إلى نقل هذه البلاد بشكل آلي وحتمي من طور التخلف إلى طور التقدم والتطور؟ 0

العرب يدمرون أمنهم الثقافي

1- التتلمذ على أيدي مفكري الغرب العنصريين عديمي القيم والمعرفة والأخلاق في تاريخ العرب القديم، والتسابق لنيل الشهادات منهم وبالتالي الدفاع عن التزوير المنقول وتدريسه للأجيال العربية المتلاحقة وتثبيته في العقول.

2- إهمال التاريخ القديم لدرجة تثير الذهول خاصة تاريخ سوريا0

3- الاقتصار على تدريس تاريخ العرب السياسي حتى يصبح مادة منفّرة مثيرة للاستهجان والسخرية بدلاً من تدريس التاريخ الحضاري الذي يشمل الإنجازات العلمية والفنية والروحية والعمرانية لهذا الشعب في كافة المجالات بلا استثناء، وفي هذا يقول الباحث شاكر مصطفى لقد درسنا قصص الذبح والخصومات والحروب وهذا التاريخ السياسي، وما من أمة تحترم نفسها تعتبره مثلنا تأريخاً لها، فكل الأمم عندها منه ما يخجل وزيادة لكنها لا تكرسه، لكن التاريخ الحقيقي هو ما أعطته الأمة من نتاج حضاري جعل البشر أكثر سمواً.

4- تكريس وتعميم التوصيف الخاطيء الذي أطلقه الأوروبيون على آثارنا أيام الاحتلال الفرنسي والبريطاني (روماني – بيزنطي – هلنستي – صليبي..) وعدم وضع هذا التوصيف في دائرة النقد والتشكيك بل أخذه على أنه مسلمات مقدسة غير قابلة للطعن.

5- تثبيت التسميات الإقليمية وكأنها كانت موجودة عبر التاريخ كدول وهوية منفصلة بدلاً من رفض هذه الإقليمية على الأقل ثقافياً.

6- عدم أخذ زمام المبادرة في تصحيح التاريخ في سوريا وإهمال ربطه بمفهوم الأمن القومي كما تفعل كل دول العالم بل إن كل من يتصدى لهذا التزوير ويعيد الحضارة لأصولها السورية يوضع في دائرة الاتهام بالشوفينية والمبالغة بالانتماء، وكأن الذين زوروا تاريخنا لم يكونوا شوفينيين في تعصبهم الأعمى ضد الحقيقة.

7- فتح الباب على مصراعيه أمام البعثات الأثرية وعدم التحقق من النتائج التي تدّعي التوصل إليها.

8- عدم إدراك أهمية الأمن الثقافي بل تفريغ المجتمع من الثقافة الحقيقية لتصبح مضموناً فارغاً مقتصراً على الشعر والقصة والمسرح، فيصبح المجتمع لقمة سائغة أمام الفكر المظلم والتطرف، فالمجتمع لا يقبل الفراغ إما ثقافة بنّاءة تطلق الطاقات والمواهب وتحميها وتوصلها إلى النور، وإما ثقافة هدّامة تكبت الطاقات وتقتل الإبداع باسم مصطلحات زائفة نسجها عقل مريض كالعيب والحرام والكفر وغيرها من المفاهيم المتخلفة التي تُروَّج باسم الدين والتقاليد.

9- عدم ايجاد نواة حقيقية تقوم بتحويل التصحيح إلى فكر مؤسسي يُعمَّم على كل مؤسسات الدولة الثقافية والسياحية والإعلامية والتعليمية والخارجية.

10- عدم تسويق الحضارة السورية وعولمتها، بل على العكس الخجل منها والخجل من نطق اسم سوريا على هذه الحضارة والتبرع بها لغيرنا من الرومان واليونان بفضلٍ لم يصنعوه وليسوا أصحابه.

obeikandl.com